اقتصاد

ستعود للعمل صباح اليوم

مدير «العقاري»: الصرافات رفاهية إضافية للمتعاملين وليست للرواتب

محمد راكان مصطفى

تضاربت أخبار صرافات العقاري الصادرة عن مدير عام البنك والتي نشرتها وكالة الأنباء الرسمية، فبعد أن أعلن استئناف عمل الصرافات يوم أمس الأول بعد توقفها لساعات بسبب الجرد، عاد يوم أمس ليؤكد توقف الصرافات عن العمل لثلاثة أيام بسبب أعمال الجرد!!

وبين تصريح أمس وما قبله، بقيت الصرافات خارج الخدمة، دون اعتبار لحاجة الناس الماسة للسحب النقدي في هذا التوقيت، وإن كان هذا الخلل يتكرر سنوياً بفعل الجرد، فماذا عملت إدارة المصرف لحل هذه المشكلة، وماذا قدمت للمواطنين من طرق بديلة لسحب رواتبهم؟

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير المصرف العقاري أحمد العلي أن العديد من الخدمات أوقفت ومن بينها خدمة الصراف الآلي التي أوجدت أساساً لرفاهية إضافية لتخديم المتعاملين لدى المصرف، موضحاً أن صرف الرواتب لم تكن ضمن الغاية الأساسية من استخدام هذه الصرافات، وعلى الرغم من ذلك قام المصرف بتخديم المواطنين لهذه الغاية رغم الصعوبات الكبيرة التي تواجهها كانخفاض عدد الصرافات إلى النصف تقريباً لسبب الظروف التي يمر القطر بها، وعدم توافر قطع التبديل بسبب الحصار الجائر على الشعب السوري وقدم الصرافات وتقادمها برمجياً مشيراً إلى أن كل هذه الصعوبات من شأنها أن تعيق تقديم الخدمات على أكمل وجه، وعلى الرغم من ذلك يقوم موظفي المصرف العقاري ببذل جهود كبيرة وبالطاقة القصوى في ضوء النقص في الكادر الخاص بعمل الصرافات وتغذيتها والذي ترافق بازدياد الكثافة السكانية في مناطق بسبب النزوح الكبير للمواطن بسبب الظرف الأمني في بعض المناطق.

وبين على أنه تم إيقاف الصرافات الآلية التابعة للمصرف عن العمل يوم أمس لتسريع الأعمال الختامية الخاصة بالجرد والتي يقوم بها المصرف نهاية العام مع تأكيده على عودة الصرافات إلى العمل صباح اليوم مشيراً إلى أن المصرف العقاري هو المصرف الوحيد الذي فتح فروعه لاستقبال المواطنين للحصول على رواتبهم بموجب شيكات داخلية أو من خلال نقاط البيع.

مبيناً أن المصرف لم يوقف أعماله أيام العطلة المقررة بمناسبة رأس السنة الميلادية بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٣١ ويوم ٢٠١٦/١/١، منوهاً بأن الصرافات التابعة للمصرف العقاري تقوم شهرياً بصرف ما يزيد على ٦ مليارات ل.س في محافظة دمشق فقط.

«محروقات» لـ«الوطن»:

بطاقة ذكية بدل دفتر العائلة لكل مواطن
لا نقص في محطات الكهرباء من الفيول

علي محمود سليمان

بلغت كمية مادة مازوت التدفئة الموزعة من شركة «محروقات» منذ آب الماضي وحتى نهاية عام ٢٠١٥ أكثر من ٢٢٦,٤١ مليون ليتر مازوت، حيث تم توزيعها على أكثر من ١,٩٦٢ مليون أسرة سورية في محافظات دمشق وريف دمشق والقنيطرة وفي درعا والسويداء وحمص وحماه وحلب، إضافة إلى طرطوس واللاذقية.

وأوضح مصدر مسؤول في شركة «محروقات» في تصريح لـ«الوطن» أن التوزيع بشكل عام كان جيداً حتى الآن وأفضل من العام الماضي، حيث باشرت محافظتا درعا والسويداء بتوزيع الدفعة الثالثة بينما بدأت محافظة حمص بتوزيع الدفعة الثانية، موضحاً أن التوزيع سيستمر حتى تحصل كل أسرة على ٤٠٠ ليتر مازوت للموسم الشتوي الحالي، لافتاً إلى أن خطة التوزيع في كل الفروع تتم وفق الظروف الخاصة لكل محافظة، حيث يتم التسعير وفق هامش الربح المضاف إلى السعر الرسمي وهو ١٣٥ ليرة سورية، فمثلاً يتم البيع في محافظة دمشق بسعر ١٣٨ ليرة سورية، ليصل الحد الأعلى لهامش الربح في كل المحافظات إلى ١٤٠ ليرة سورية، حيث تقوم كل محافظة بتحديد هامش الربح من خلال اللجان المشكلة لديها بمشاركة لجان فروع شركة محروقات، مؤكداً أن عمليات التوزيع مضبوطة من لجان المحروقات حيث يصل مازوت التدفئة إلى الأسر المخصص لها ولا يتم تهريبه أو بيعه لجهات أخرى.

وأشار المصدر إلى أن وزارة النفط بصدد إطلاق البطاقة الذكية للمحروقات لكل مواطن بالتعاون مع المحافظات، وهي تشبه نموذج البطاقة الذكية للسيارات، حيث يتم تخصيص كل مواطن بكمية من المحروقات سواء غاز أو مازوت أو بنزين، ليتم استخدامها كبديل من دفتر العائلة، لافتاً إلى أن العمل على البطاقة الذكية دخل مرحلة التجربة في محافظتي السويداء وطرطوس، لدراسة مدى نجاحها وكيفية تطبيقها لمعرفة الثغرات التي يمكن أن توجد فيها وتلافيها لتحضيرها للمرحلة النهائية وتطبيقها.

حيث يحق لكل مواطن لديه دفتر عائلة الحصول على بطاقة ذكية بدلاً من دفتر العائلة، حيث من الممكن أن يضاف إليها أي مواد تموينية في مرحلة لاحقة فيمكن توزيع قسائم السكر والرز عليها.

وفيما يتعلق بتوزيع مادة الفيول أكد المصدر أن كل محطات الطاقة تحصل على حاجتها من الفيول، حيث تم تزويد كل المحطات بكميات زائدة على الحاجة حيث يصل التوزيع يومياً إلى نحو ٧ آلاف طن فيول لمحطات توليد الطاقة في تشرين والزارة ومحردة ومحطة بانياس، ولن تشهد محطات الطاقة أي نقص في تغذية الفيول.

في تصريح صحفي مؤخراً اعتبر وزير النفط واقع المشتقات النفطية بشكل عام مقبول خاصة لهجة الغاز المنزلي والبنزين فهي متوافرة، أما مادة المازوت فيزداد الطلب عليها خاصة في فصل الشتاء الأمر الذي يفتح المجال لضعاف النفوس للمتاجرة بهذه المادة وخلق سوق سوداء.

معتبراً أن الاستعدادات لهذا الموسم بخصوص توزيع مادة المازوت للتدفئة أفضل منها في السنوات السابقة حيث تستمر فروع شركة «محروقات» في المحافظات بعمليات توزيع مازوت التدفئة والتي كانت قد بدأت منذ بداية شهر آب ٢٠١٥ مؤكداً وجود كميات من المازوت لسد حاجة جميع القطاعات بما فيها قطاع التدفئة، حيث تعمل المصافي بشكل جيد ونبذل جهود كبيرة لاستمرار توريد النفط الخام لضمان استمرار عملها وتأمين المشتقات النفطية بما يلبي الاحتياجات.

وأضاف نحن نقوم بالتنسيق مع الجهات المعنية الحكومية والسلطات المحلية من أجل ضبط توزيع المشتقات ومنع استغلال حاجة المواطنين من ضعاف النفوس وتجار الأزمات مطالباً الأخوة المواطنين بمساعدة الجهات المختصة بالإعلام عن التجاوزات والمخالفات من أجل متابعتها وضبط مرتكبيها.

آراء متباينة حول قرار الاستيراد الجديد و٩٠٪ من الإجازات لا تخضع للمؤونة المسبقة

الوطن

بيّن عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق أديب الأشقر أن الأسلوب الجديد لمنح إجازات الاستيراد وتمويل المستوردات وأولويات السلع ودفع المؤونات سوف يكون له بعض الآثار الايجابية التي سوف يتلمسها المواطن والتي من المؤمل أن تؤدي إلى تثبيت سعر الدولار في السوق المحلية مقابل الليرة السورية.

مشيراً في تصريح لـ«الوطن» إلى أن القرار سوف يرتب على التجار والمستوردين أعباء إضافية، حيث سيتحمل قيمة وكلفة المؤونة المستحقة مسبقاً لبعض المواد المستوردة وأن هذه المؤونة أو المبلغ المستحق دفعه سلفاً لن يحقق المستورد من إيداعه مسبقاً المزايا المطلوبة ولن يمنحه البنك فوائد على هذا المبلغ وهو زيادة وكلفة إضافية على رأس المال الموظف في العمل التجاري.

وقدّر الأشقر قيمة ما يتم دفعه من مبالغ من المستوردين لقاء إجازات أو موافقات الاستيراد بحسب الأوساط التجارية بحوالي مليوني يورو في الأسبوع.

وأشار من جانب آخر إلى أن القرار الصادر بهذا الخصوص لن يقترب من إجازات الاستيراد التي قيمها دون ١٠٠ ألف يورو، حيث لا ينطبق على هذه المبالغ دفع مؤونة مسبقة، مبيناً أن ٩٠٪ من عدد إجازات الاستيراد تقريباً أقل من ١٠٠ ألف يورو، ومن ثم لا تخضع للمؤونة، إلا أن النسبة المتبقية من إجازات الاسيتراد والمقدرة بحوالي ١٠٪ تستحوذ على القيم الكبرى من الكتلة المالية الموجهة نحو الاستيراد. ووصف هذا الموضوع وهذا الإجراء بالفكرة الجديدة والخطوة الأولى كأسلوب جديد للتعامل وأنهم كأوساط تجارية ينتظرون نتائج تطبيقه على الأرض بشكل أكبر وأعمق لكي يتم الحكم على هذه التجربة وهذه الخطوة ومدى تأثر الدولار بها بشكل واضح أملاً في أن تكون سياسة وزارة الاقتصاد بهذا الاتجاه لمصلحة التاجر والمواطن وباتجاه تحقيق استقرار سعر الدولار.

من جانبه خالف المستورد محمد شيخ إبراهيم رأي الأشقر، مبيناً في تصريح لـ«الوطن» وجود قيود زائدة على المستوردات لا تخدم المواطن إلا إذا كانت الحكومة ترى أن هذه القيود تصب في تحقيق المصلحة العامة للدولة من وجهة نظرها. واصفاً الأسلوب الجديد لآلية تمويل المستوردات من خلال وضع مؤونة مسبقة، بغير المجدي وهو لا يعدو عن كونه زيادة قيود ومصاريف زائدة ترفع أسعار البضائع أكثر في السوق المحلية.

ولفت إلى أن هذه الآلية تخدم مجموعة من التجار المتنفذين وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، وهؤلاء يطمعون بهوامش ربح أكبر دائماً مع القدرة على الاحتكار، مبيناً أن هذا الأسلوب في تمويل المستوردات يتسبب بحصول حالات احتكار.

ورأى أن تدخل المصرف المركزي ليس سوى اللحاق بالسوق السوداء إذ إنه لم يثبت سعر الصرف، وهذه مشكلة كبيرة.

بدوره بيّن الصناعي أيمن مولوي لـ«الوطن» أن القرار بحاجة إلى وقت أكبر لتقييم تطبيقه على أرض الواقع والوقوف على آثاره وتلمس صداه الحقيقي لدى قطاع الأعمال إلا أنه جيد بحسب الصيغة التي صدر بها هذا القرار مبدئياً وخاصة أنه يستهدف مواد بعينها والأهم أنه لم يقترب من المواد الأولية التي تم استثناؤها من القرار ومن دفع المؤونة المسبقة، كما أنه لم يستهدف القيم الصغيرة من إجازات الاستيراد.

وكان وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية همام الجزائري أصدر القرار رقم ٧٠٣ الخاص بالمستوردات استناداً إلى مقررات لجنة رسم السياسات بالتنسيق مع حاكم مصرف سورية المركزي، وقد دخل حيز التطبيق الفعلي أمس الأول، وقد نص على إيداع ٥٠٪ كحد أدنى من القيمة المقابلة لمشروع الإجازة أو الموافقة لبعض المواد التي حددتها الوزارة والتي تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف يورو وفق سعر الصرف المحدد بنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية الصادرة عن مصرف سورية المركزي بهذا الخصوص بتاريخ إيداع المبلغ لدى المصرف المرخص وذلك مقابل تثبيت سعر الصرف لتمويل المواد المذكورة من مصرف سورية المركزي بحدود المبلغ المودع أما المبالغ المتبقية التي تزيد على المبلغ المودع فيتم تحديد سعر الصرف الخاص بتمويلها بتاريخ تقديم طلب شراء القطع إلى مصرف سورية المركزي عن طريق المصرف المرخص.

الحلقي: توسيع قاعدة التبادل التجاري مع الهند لتخفيف آثار الحصار الجائر

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي خلال استقباله السفير الهندي بدمشق مان موهان بانوت أن العلاقات التاريخية والإستراتيجية الراسخة والمتنامية بين البلدين تحتم علينا استثمار هذه العلاقة المتميزة لمصلحة تحقيق تقدم ملموس على صعيد التعاون الاقتصادي والتجاري والصناعي والزراعي والتنموي وبما يعود بالمنفعة على شعبي البلدين الصديقين.

وأكد الحلقي أن الحكومة السورية تتطلع لتوسيع قاعدة التبادل التجاري مع الهند بهدف التخفيف من آثار الحصار الاقتصادي الجائر والحرب الاقتصادية الظالمة التي دمرت مقدرات الشعب السوري وأننا نعلق آمالاً كبيرة على التعاون الثنائي بين البلدين في شتى المجالات بما فيها إقامة مشاريع استثمارية مشتركة ومساهمة الشركات الهندية في إعادة البناء والإعمار.

وثمن الحلقي دور دول البريكس وعلى رأسها الهند في دعم القضايا المصيرية للمنطقة ووقوفها إلى جانب سورية في مواجهة الإرهاب وخاصة في المحافل الدولية.

واستعرض فرص التعاون الثنائي واحتياجات الشعب السوري في ظل تداعيات الحرب الإرهابية الكونية التي يواجهها الشعب السوري بكل عزيمة وإرادة.

وأكد الحلقي أهمية تفعيل الاتفاقيات الموقعة وخاصة في مجالات التعاون التجاري والصناعي والعلمي والثقافي والإعلامي وتجنب الازدواج الضريبي والتكنولوجيا والطاقة والبحوث العلمية والإسكان وقطاع النقل والطاقة الكهربائية والصناعات الطبية والدوائية وتنشيط الاستثمارات بين البلدين وتوقيع اتفاقيات جديدة تتواءم مع طبيعة الظروف التي تمر بها سورية وقدم عرضاً للمنتجات السورية التي يمكن تصديرها إلى الهند كبعض أنواع الحبوب والحمضيات وغيرها.

وأكد الحلقي أهمية توفير قطع غيار وآليات لبعض المنشآت التي ضربها الإرهاب، وتوفير احتياجات الشعب السوري من السوق الهندية من خلال زيادة حجم التعاون التجاري والسلعي، وتفعيل دور مجلس الأعمال السوري الهندي للمساهمة في الارتقاء بالتعاون الخارجي بين البلدين بالإضافة إلى تذليل العقبات أمام إعادة إقلاع العديد من المشاريع المشتركة.

من جهته عبر السفير بانوت عن حرص الحكومة الهندية على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع سورية والارتقاء بها إلى مستوى العلاقات السياسية مثمناً الجهود السورية في محاربة الإرهاب ومعبراً عن ثقته بأن سورية دولة وشعباً وجيشاً قادرة على دحر الإرهاب وتحقيق الانتصار وإعادة بناء ما دمرته هذه الحرب.

وأكد السفير أن الهند مؤمنة بأن الحل في سورية لن يقوده إلا الشعب السوري بنفسه من دون تدخل خارجي وسنبقى على مواقفنا الثابتة هذه.

وكان الحلقي قدم التهنئة للسفير الهندي على مهامه الجديدة في دمشق متمنياً له النجاح في مهمته في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين.

«الألبان» تبيع ٨٠٪ من إنتاجها بأقل من التكلفة

الوطن

لا شك أن مشكلة التشابكات المالية بين دوائر القطاع العام مشكلة قديمة متجددة، ما يؤكد وجود سوء تنسيق داخل المؤسسات الحكومية، فبعد أن اعترضت الديون المستحقة عمل الشركة والتي بلغت أكثر من ٥٥,٥ مليون ليرة، ها هي شركة ألبان دمشق تعيد هذه الإشكالية إلى الواجهة من جديد لكن بصورة أشد تأثيراً ويمكن القول: إن حدة تأثيرات الديون المتراكمة من الوزارات على شركة الألبان كانت أشد وطأة من باقي الشركات الأخرى، وذلك على اعتبار أنها باتت تهدد بشكل مباشر كيانها من خلال تدني مستوى قدرتها على الاستمرار في العمل والإنتاج، ولاسيما في ظل تنامي العجز المالي لديها، الأمر الذي دفعها لمطالبة وزارة الصناعة بتحصيل المبالغ المستحقة لها.

وقد أظهر التقرير الصادر عن الشركة أنه تم مؤخراً تحصيل جزء من الديون المستحقة للشركة حيث قامت اللجنة المشكلة بالقرار رقم ٤١١ بتحصيل ديون الشركة ما يقرب ١٠٠ مليون ليرة سورية من القطاع العام حيث تبقى من قيمة هذه الديون مبلغ ٥٥,٥ مليون لغاية ٢٠١٥/١١/١. أما خسارة الشركة -حسب التقرير- فتعود لبيع بعض الإدارات بأسعار أقل من التكلفة وهذا ما يشكل ٨٠٪ من إنتاجها، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية والمساعدة والطاقة والوقود ومواد التعبئة والتغليف حسب الأوضاع الراهنة ضمن القطر.

ولحظ التقرير وجود ترهل إداري وتقصير بالمتابعة لأمور الشركة وأعمالها حيث لا يوجد لجنة إدارية فيها.

هذا وبلغت ديون الشركة على وزارة الصحة ١٧,٧٧ مليون ليرة سورية،. أما وزارة الاقتصاد فقد بلغت ديونها حوالي ٥,٥ مليون ليرة قسم منها كان في مجمع الثورة التعاوني حيث بلغ المبلغ المترتب عليها وهو بحدود ٢,٢ مليون ليرة و متعلق منذ عام ٢٠٠٢ بناء على تحقيق الهيئة للرقابة والتفتيش وعلى المؤسسة الاستهلاكية مبلغ قدره أكثر من مليون ليرة سورية وهو مترتب منذ عام ٢٠٠٤ بناء على عقد مع المؤسسة لاستجرار مادة الملح.

وبلغت ديونها علي وزارة الزراعة ٢,٥ مليون ليرة وهي عبارة عن ديون مترتبة منذ عام ٢٠٠٧ ولم يتم تحصيلها حتى تاريخه. كذلك الحال بالنسبة الى وزارة النقل والتي بلغت ديونها على مؤسسة الطيران وحدها ٢,٥ مليون ليرة . أما ديون وزارة النفط فهي عبارة عن مبلغ وقدره ٤,٤ مليون ليرة.

مسؤول مصرفي لـ«الوطن»:

مشروع مؤسسة ضمان القروض خلال أيام

محمد راكان مصطفى

كشف مصدر مصرفي مسؤول لـ«الوطن» عن اجتماع تم عقده بين المصارف العامة ومصرف سورية المركزي لدارسة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، أعلن فيه صدور مشروع مؤسسة ضمان القروض خلال الأيام القادمة.

وبيّن المصدر أن الهدف من الاجتماع تشجيع المصارف الخاصة لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة عن طريق إعادة بعض القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف الخاصة بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك بعد قرار مجلس النقد والتسليف رقم ١٢٤١/م. ن/ب١ تاريخ ٢٠١٥/٤/٢ القاضي بالسماح للمصارف العامة باستئناف منح القروض التشغيلية القصيرة الأجل لعام واحد فقط من مواردها الذاتية لتمويل رأس المال العامل حصراً.

وأكد أنه تم خلال الاجتماع طرح العديد من النقاط من المصرف المركزي وتم إبداء الرأي بكل نقطة من ممثلي المصارف العامة والخاصة في الاجتماع، ومن هذه النقاط ما يتعلق بإجراءات منح القروض وسقوف القروض والتمويل والضمانات.

ومن الطروحات التي عرضها المصرف لتشجيع المصارف الخاصة والعامة على منح قروض تشغيلية أنه في حال تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة بقروض ينخفض الاحتياط الإلزامي لتلك المصارف ويتم التخفيض بناء على كمية القروض الممنوحة من المصرف لهذه المشاريع، كما تم طرح موضوع حسم السندات للقروض الممنوحة من المصارف للقروض الممولة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

واستمع المصرف المركزي خلال الاجتماع إلى طلبات المصارف العامة والخاصة وآرائها لتسهيل منح قروض تشغيلية للقروض الصغيرة والمتوسطة، على أساس الجدية في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لأهمية هذه المشاريع في دعم الاقتصاد الوطني، ودفع عجلة الإنتاج وتأمين احتياجات السوق من بعض السلع والمواد من مصادر محلية بما يخفف الضغط عن الاستيراد والطلب عن القطع الأجنبي.

وعن احتمال إطلاق قروض استثمارية تستهدف المشاريع المتوسطة والصغيرة، بيّن المصدر أنه حتى الآن لا يوجد أي ملامح لهذه القروض أو أي مباحثات مع المصارف حول منح هذه القروض، مستبعداً وفق الظروف الحالية أن يتم إطلاق مثل هذه القروض، في ضوء صعوبة إطلاق القروض التشغيلية مع الضمانات والشروط الموضوعة من المصارف.

وكان وزير المالية إسماعيل إسماعيل قد كشف أن إحداث مشروع مؤسسة ضمان القروض أصبح في طريقه للصدور تشريعياً بعد أن نوقش في مجلس الوزراء، الذي جاء كنتيجة منطقية لأنه لا يمكن لأي قرض أن يمنح من دون حد أدنى من الضمانات وذلك تحت أي ظرف من الظروف. مبيناً في تصريح لـ«الوطن» على هامش مؤتمر المصارف والتأمين أن مؤسسة ضمان القروض تعتبر إحدى المؤسسات الداعمة لعمليات الإقراض من المصارف، لأهميتها في ضمان أي من المقترضين كجهة وسيطة بحدود معينة من الضمانات وبملاءة معينة ضمن هذه الظروف.

وبيّن الوزير أن الغاية المقصودة من القروض التشغيلية هو تمويل رأس المال العامل التشغيلي لهذه المشاريع، حتى تبدأ بالانطلاق، لأن عجلة الاقتصاد تبدأ بالمشاريع الصغيرة، التي تضررت نتيجة للدمار الممنهج الذي تعرضت له المنشآت الصناعية وحتى الحرفية وأدى إلى خروج هذه المنشآت عن العمل بمكونات كبيرة وأصبحت حالياً تعمل في مناطق مختلفة ومنها أقبية المنازل، لافتاً إلى أن قرار الحكومة منح القروض التشغيلية لهذه الورش، يهدف إلى تشجيعها للقيام بالعمل، مضيفاً: إننا قريباً سنشهد انطلاقة القروض الاستثمارية التي تستهدف أيضاً المشاريع المتوسطة والصغيرة.